**جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**سنة الاولى ماستر قانون بيئة و تنمية مستدامة.**

**الاجابة النموذجية لامتحان مقياس الادارة البيئية**

**السؤال الاول 5 نقاط**

**- حدد مفهوم الادارة البيئة محددا خصائصها و طبيعتها القانونية؟**

الإدارة البيئية هي عملية إدارة متكاملة لتوفير المعلومات موثوقة يمكن التحقق منها بشأن أداء المنظمة في تلبية المعايير البيئية وهذه العملية تنطوي على جمع المعلومات وقياس كيف تدير المنظمة بفعالية جوانب وعناصر البيئة على أساس منتظم فيما يتعلق أهدافها، وقد يتم تطبيق أدوات الأداء البيئي بواسطة معايير وأنواع معقدة بغض النظر عن نظام إدارة البيئة المتبع من الهيئات الادارية المشرفة على نظام البيئة" .

تتمثل خصائص الادارة البيئية .

- هيئات الادارة البيئية تعمل تحت اشراف الدولة و تسهر على وضع خطط مرتبطة بتحقيق اهداف الحماية القانونية للبيئة .

- ضبط نظام البيئة من خلال الرقابة على كافة المنشآت و الهيئات التي تؤثر على البيئة و ضبط نظامها المؤثرة على البيئة .

- حماية الموارد البيئية و تفعيل نشاطها من خلال دراسة الابعاد المرتبطة بالنظام البيئي .

- ضمان التنسيق بين مختلف الاجهزة الادارية لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامــة .

تتمثل طبيعتها: الادارات البيئية هي هياكل ذات طابع اداري مركزي و لامركزي بالإضافة الى هياكل عدم التركيز الاداري تنفذ قوانين و لوائح تنظيمية تصدرها الدولة ملزمة للمنظمات و اشخاص المجتمع اثناء قيامهم بالعمليات الانتاجية الصناعية و الاستهلاكية ، بالإضافة للوائح المنظمة للعمل ضد انشاء المشروعات الانتاجية و ادارتها ، من اجل حماية البيئة.

**السؤال الثاني 5 نقاط**

**- حدد صلاحيات المديرية العامة للبيئة ؟**

تعتبر هذه المديرية أهم هيكل إداري في الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وذلك لتعدد المهام التي تصطلح بها، والتي تعتبر على درجة عالية من الأهمية، ومن مهامها:

- أنها تقوم بالوقاية من جميع أشكال التلوث والإضرار بالوسط الصناعي والحضري.

- الوقاية من كل أشكال التدهور في الوسط الطبيعي.

- المحافظة على التنوع البيولوجي، و السهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- تقوم بترقية أعمال التوعية والتكوين والتربية والاتصال في مجال البيئة ، بالتعاون مع الهيئات الإدارية المستقلة المكلفة بالبيئة.

**السؤال الثالث 5 نقاط**

**- وضح العلاقة بين الاقتصاد البيئي و الجباية البيئية؟**

الجباية البيئية تعد من الأدوات الإقتصادية لحماية البيئة والحد من أثار التلوث، وهي متمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة بغرض التعويض الضرر الذي يسببه الملوث لغيره على إعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الإقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

كما خول المشرع الجزائري للبلديات حرية نسبية في تنظيم بعض الرسوم الإيكولوجية خاصة الرسم المتعلق بالنفايات الحضرية ، حيث كانت قيمة رفع النفايات المنزلية زهيدة ما عطل تطور خدمات رفع النفايات و لم يكن بمقدرة البلديات تطوير أساليب معالجة هذه النفايات ، إذ لم تكن تكتفي إلا برفع النفايات من المناطق الحضرية و إلقائها في الوسط الطبيعي ، لذا جاء قانون المالية لسنة 2002 ليجسد مبدأ الملوث الدافع لمعالجة هذا الوضع و تم تحديد نسب هذه الرسوم .

وتظهر العلاقة من خلال اعتبار الجباية البيئية مرتبطة بالاقتصاد البيئي من بين أهم الأدوات والآليات التي تعتمد عليها الجزائر في تخفيض التلوث البيئي، فالقوانين والتشريعات تهدف إلى التقليل من إنتاج واستهلاك السلع الملوثة، وذلك من خلال فرض ضرائب ورسوم تهدف بالأساس إلى استغلال بيئة خالية من التلوث، وتركيز على إصلاحات جبائية بيئية ، وإعادة هيكلة الضرائب الحالية لمراعاة التدابير البيئية، وتأسيس رسوم بيئية تشتمل على مختلف أشكال التلوث، وفي المقابل تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة المستخدمة للتكنولوجيات النظيفة والطاقات المتجددة

**السؤال الرابع 5 نقاط**

**- قارن بين نظام دراسة التأثير و نظام التقارير؟**

**من حيث الطبيعة**

يقوم هذا النظام على مبدا الحيطة لضمان حماية البيئة باتخاذ كافة التدابير الفعلية و المناسبة للوقاية من خطر الاضرار الجسيمة المضرة بالبيئة عند القيام باي مشروع او نشاط اما نظام التقاريريعد من الاساليب المستحدثة هدفه فرض الرقابة اللاحقة و المستمرة على النشاطات و المنشآت

**من حيث النطاق**

ادرج نظام دراسة التأثير في المرسوم التنفيذي رقم 07/145 المتعلق بتحديد مجال تطبيق و محتوى و كيفية المصادقة على دراسة التاثير على البيئة ، و هذا ما تؤكده المادة 15 من القانون رقم 03/10 اما نظام التقاريريعد، فهو مكمل لاسلوب الترخيص فهو يقوم على فرض تقديم تقارير دورية لصاحب النشاط حتى تتمكن السلطة المختصة تسهيل المتابعة بالنسبة للتطورات الحاصلة.

**من حيث الابعاد**

نظام دراسة التأثير تقوم علي اعداده هيئات فنية مختصة اما نظام التقاريريعد بدلا من ان تقوم الادارة من ارسال اعوانها للتحقيق ، فهو اسلوب يقوم على التحقيق البيئي و يقع على عاتق الادارة تحت رقابة اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة.

**من حيث الجهة**

و اوكل المشرع الجزائري مهمة انجاز دراسات التأثير على البيئة لمكاتب الدراسات المعتمدة من طرف وزير البيئة

اما نظام التقارير فيتم اعداد التقرير من طرف صاحب المشروع و يتم ارساله الى الجهات المعنية.

**من حيث العبء**

نظام دراسة التأثير اعداده يقع على نفقة صاحب المشروع المراد انجازه ، فهو اسلوب يقع على عاتق صاحب المشروع او الرخصة اما نظام التقارير العكس

**من حيث الاهداف**

نظام دراسة التأثير الهدف منه هو تحديد التأثير المباشر و الغير المباشر قبل ادماج المشروع الصناعي في الوسط البيئي وفقا لتدابير حددتها المادة06 من المرسوم التنفيذي رقم 07/145 المتعلق بتحديد مجال تطبيق و محتوى و كيفية المصادقة على دراسة التاثير على البيئة اما نظام التقارير يعدهو المتابعة للمنشآت المصنفة بصفة دورية

**من حيث التنظيم**

نظام دراسة التأثيراعداده يتم بصفةسابقة اما نظام التقارير اعداده يتم بصفةيعد لاحقة.